

Distr.: General  
19 September 2019  
Arabic  
Original: English



## تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام

### أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/27)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا عن سبل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. ويعرض التقرير تحديًا عن تنفيذ إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، والوضع الحالي للشراكة، والجهود المبذولة لتعزيز الشراكة بين المنظمين. كما يعرض وصفا للأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ صدور تقريره السابق (S/2018/678)، في تموز/يوليه ٢٠١٨، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها بشأن المسائل الواردة في قراري المجلس ٢٣٧٨ (٢٠١٧) و ٢٤٥٧ (٢٠١٩) وتمشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

### ثانيا - الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٢ - إن إقامة شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر أساسي للسعي بفعالية إلى إيجاد حلول لتحديات السلام والأمن المتزايدة التعقيد في أفريقيا. وتستغل المنظمتان المزايا النسبية لكل منهما لتحقيق الأهداف المشتركة لتعزيز السلام والأمن، والترويج لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

### مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

٣ - لا يزال التشاور المتزايد في صنع القرار بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ذا أهمية بالغة لتحقيق التقارب والتماسك الاستراتيجيين في التصدي



لتحديات السلام والأمن في أفريقيا. ففي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، عقد أعضاء الهيئتين في نيويورك اجتماعهم الاستشاري المشترك السنوي الثاني عشر الذي استعرضوا خلاله مسائل السلام والأمن، لا سيما الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي الرائدة، بعنوان "إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠". والتزم الجهازان بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثات مشتركة إلى مناطق النزاع في أفريقيا.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص والمبعوثون الخاصون تقديم تقارير إلى مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن، بالاشتراك مع نظرائهم في الاتحاد الأفريقي، مما أتاح للمجلسين أن يأخذا منظوري المنظمين في الاعتبار في قراراتهما. كما قام مجلس السلم والأمن ببعثات ميدانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجنوب السودان للاطلاع عن كثب على الحقائق على أرض الواقع. ودعمت الأمم المتحدة البعثات الميدانية وأعطت مجلس السلم والأمن فرصة للتفاعل مع ممثلي الخاص ومع مسؤولين آخرين في تلك البلدان الثلاثة.

٥ - ولا تزال الدول الأفريقية الثلاث ذات العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن توفر صلة وصل بالغة الأهمية بين المجلسين، حيث إنها تعرب بصورة متزايدة عن وجهات نظر أفريقيا ومواقفها المشتركة بشأن القضايا التي تم القارة. وفي نيويورك، وجهت هذه الدول دعوة إلى بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة ومكتب الأمين العام المساعد لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا لتقديم إحاطات شهرية عن برنامج عمل مجلس الأمن. وفي أديس أبابا، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بتسهيل عقد اجتماعات تنسيق شهرية بين ممثلي رئيس مجلس الأمن الجديد ورئيس مجلس السلم والأمن لتبادل المعلومات، وحيثما أمكن، تعزيز التنسيق والتآزر بين جداول أعمال المجلسين.

### الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي

٦ - استمرت الشراكة الاستراتيجية بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في التعمق. وواصلت أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، إعطاء الأولوية لتطوير شراكة منهجية ويمكن التنبؤ بها واستراتيجية. ومنذ التوقيع على إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تميزت الشراكة باتصالات أكثر تواترا وفائدة، فضلا عن التنسيق بصورة أكثر منهجية بين الطرفين. وفي الكلمة التي ألقيتها في الدورة العادية الثانية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٩، أشرت إلى أن هناك قفزة نوعية في التعاون الاستراتيجي وأنا الآن في وضع أفضل لمواجهة تحدياتنا المشتركة.

٧ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، عقدت أنا ورئيس المفوضية في نيويورك المؤتمر السنوي الثالث بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حيث رحب المشاركون في الاجتماع بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار العمل المشتركين المذكورين أعلاه. ووافق المشاركون في الاجتماع أيضا على تعزيز الجهود المشتركة لتنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، بما يتماشى مع البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع رقم ٨٢٩ لمجلس السلم والأمن ومع قرار مجلس الأمن (٢٠١٩) ٢٤٥٧.

ورحب المشاركون في الاجتماع كذلك بتعزيز جهود التعاون الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية، بما في ذلك في عمليات السلام والوساطة، وإلى تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وأكدت أنا والرئيس كذلك على أهمية اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن تغير المناخ وأكدنا الأهمية الملحة للقضية والحاجة إلى زيادة كبيرة في الإرادة السياسية. وسلط الاجتماع الضوء على التضامن والقيادة البارزين اللذين أبدتهما البلدان الأفريقية في النهوض بالإطار المعياري لحماية ومساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. كما استعرض المشاركون في الاجتماع التحديات الحالية للسلام والأمن والتنمية في القارة، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وليبيا والساحل والقرن الأفريقي.

٨ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وقعت أنا ورئيس الاتحاد في نيويورك إعلانًا مشتركًا لتجديد التزامنا المتواصل بالسلام والأمن، بسبل منها التعاون في عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في القارة الأفريقية. واعتدنا في الإعلان بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في تعزيز تلك العمليات، لا سيما في مجال حقوق الإنسان والامتثال لقواعد السلوك والانضباط، وفي التخطيط المشترك وإعداد التقارير، وفي الإدارة المالية. ورحبنا باعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الحكومية الدولية إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وكررتنا التأكيد على أن العمليات التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي لدعم السلام تشكل أداة حيوية في الهيكل الدولي للسلام والأمن، بما في ذلك في مجال إنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب. والتزمنا بمواصلة التعاون لضمان استمرار التقدم في هذا المجال.

٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، قامت نائبة الأمين العام ببعثة تضامن مشتركة رفيعة المستوى، برعاية شبكة القيادات النسائية الأفريقية، إلى تشاد وجنوب السودان والنيجر بصحبة المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والمديرة التنفيذية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستشارتي الخاصة المعنية بأفريقيا وممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومستشاري الخاص لمنطقة الساحل. وانضمت إليهم وزيرة خارجية السويد. وعملت البعثة على تسليط الضوء على مشاركة المرأة وقيادتها في مجالات السلام والأمن، والتنمية، والشؤون الإنسانية، في البلدان الثلاثة، مع التركيز بشكل إضافي على عدم التسامح مطلقا مع العنف القائم على نوع الجنس وتحديات الأمن المناخي في منطقة الساحل. وقام أعضاء الوفد بزيارات ميدانية في بول بتشاد، وفي واو وملكال بجنوب السودان، وفي مرادي بالنيجر، حيث التقوا مع نساء وشباب ومع عموم السكان المتأثرين بالنزاع. كما أجريت زيارات ميدانية رفيعة المستوى مشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، ونظيريهما في مفوضية الاتحاد الأفريقي، في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان والسودان، وليبيا.

١٠ - وعقدت الجلسة الخامسة عشرة والسادسة عشرة لفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وفي أديس أبابا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، على التوالي. وناقش المفوضون ذوو الصلة بالاتحاد الأفريقي ووكلاء الأمين العام للأمم المتحدة التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وخلال الجلستين، أجرى كبار المسؤولين مناقشات بشأن التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان،

وليبيا، وكذلك في منطقة البحيرات الكبرى، وفي منطقة القرن الأفريقي، مع التركيز على الصومال، وفي حوض بحيرة تشاد، وفي منطقة الساحل، لا سيما مالي. وأكدوا على أهمية تعزيز التعاون، بما في ذلك في ما يتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، ومبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ واستدامة تمويل عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي وإمكانية التنبؤ بها.

١١ - وأجرت الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في آب/أغسطس ٢٠١٨ استعراضاً مشتركاً على المستوى التقني بشأن تنفيذ برنامجين رائدين على مدى العامين السابقين لتبادل المعارف في مجالات الدعم العملي، أي برنامج تبادل الموظفين ومشاركة موظفي المفوضية في برنامج الأمانة العامة لتدريب كبار قادة وموارد البعثات. وخلص فريق الاستعراض إلى أن البرنامجين كانا مفيدتين بشكل كبير لكلتا المنظمتين وأوصى بالاستمرار فيهما مع إجراء تعديلات طفيفة. ووافق نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكيل الأمين العام للدعم العملي لاحقاً على مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على البرنامجين.

١٢ - وعُقد الاجتماع الاستشاري السنوي الثاني عشر المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في أديس أبابا في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩، بمشاركة فنية من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وناقش المشاركون في الاجتماع الديناميات الإقليمية في القارة؛ وسبل منع النزاع، والحفاظ على السلام، ودعم عمليات الوساطة وتنفيذ اتفاقات السلام؛ ودعم العمليات الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حواراً بين أصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة التعاون في تحليل النزاعات وآليات الإنذار المبكر على الصعيدين القطري والإقليمي.

١٣ - ومن الهام التأكيد على أن إعادة هيكلة هيكل السلام والأمن كانت تستهدف أيضاً تحسين قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على أن تعمل كشريك فعال للاتحاد الأفريقي. فقد جاء إنشاء مكتب الأمين العام المساعد لأفريقيا في إطار الهيكل الإقليمي المشترك الجديد لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام ليجمع الخبرات ذات الصلة التي كانت متواجدة في السابق داخل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. ونتيجة لذلك، هناك الآن جهة تنسيق في مقر الأمم المتحدة تعنى بالمسائل المتعلقة بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن وهناك مكتب واحد مسؤول عن تقديم دعم استراتيجي وسياسي وعملياتي موحد لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

### ثالثاً - الشراكة العملية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

#### تحديات وفرص السلام والأمن في أفريقيا

١٤ - تتسم تحديات السلام والأمن التي تواجه في بعض أجزاء القارة بالتعقيد وعدم الاستقرار بشكل متزايد. فرغم التقدم الذي أحرز في حل النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ظلت هذه الحالات هشة وتتطلب اهتماماً ودعمًا متواصلين من المجتمع الدولي. وظل الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هشاً أيضاً، لا سيما في الجزء الشرقي من البلد، وتعدّد بسبب تفشي فيروس إيبولا. وظل الوضع في الصومال دون تغيير إلى حد كبير منذ تقريرنا السابق، في حين تدهورت الأوضاع الأمنية في ليبيا والساحل بشكل كبير.

١٥ - وكما ذكر في تقريرى الصادر في عام ٢٠١٨، فإن التحديات الهيكلية الأساسية الكامنة التي تواجه تحقيق السلام والأمن الدائمين في أفريقيا لا تزال هي الاستبعاد والتمييز السياسي والاجتماعي - الاقتصادي؛ وضعف الحوكمة، بما في ذلك ما يتعلق منها بسيادة القانون وحقوق الإنسان وتقديم الخدمات الأساسية والإدارة العادلة للموارد الطبيعية؛ وآثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. وتتفاقم نقاط الضعف هذه من جراء التدخل الخارجي والنزاعات بالوكالة والتطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة والفساد وغياب سلطة الدولة الفعالة في بعض أنحاء القارة. ويستمر تأثير تغير المناخ على السلام والأمن في أفريقيا في زيادة الضغط على المجتمعات الضعيفة أصلاً في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل ومنطقة القرن الأفريقي. وتدعو الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومنسق يشمل أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين والوطنيين لمعالجة هذه المشاكل.

١٦ - وفي ليبيا، شكل تصاعد العنف والتدفق المتزايد المبلغ عنه للأسلحة والذخائر المتطورة تهديداً مستمراً للسلام والأمن في البلد ومنطقة الساحل الكبرى. وأدى توقف العملية السياسية والوضع الأمني الحالي إلى تقويض احتمالات إجراء الانتخابات. وفي ٤ نيسان/أبريل، شن الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر هجوماً عسكرياً للاستيلاء على طرابلس، مما أدى إلى مأزق بين الجيش وحكومة الوفاق الوطني التي تعترف بها الأمم المتحدة.

١٧ - وفي مالي والساحل، وفي جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد، ما برح تزايد تهديدات أعمال الإرهاب والتطرف العنيف، التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المتحالفة مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وبوكو حرام، وكذلك انتشار الميليشيات، يشكل تحديات كبيرة للجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وشوهد أيضاً تأثير تغير المناخ على الموارد الطبيعية الشحيحة، لا سيما حول بحيرة تشاد، وكذلك أوجه الارتباط بالنزاعات الطائفية المحتمدة بين طائفتي الرعاة الفولانيين والطوارق، والتي انتشرت من الشمال حتى وسط مالي.

١٨ - وفي منطقة القرن الأفريقي، استمرت عمليات الانتقال السياسية في فرض تحديات على البلدان الهشة أصلاً، وتزايد تعقيد الهشاشة السياسية بسبب التدخل الخارجي. واستحدث التقارب بين إثيوبيا وإريتريا دينامية جديدة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ساعد الانفراج السياسي في السودان في بدء الانتقال إلى نظام حكم بقيادة مدنية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، تشمل بطء تنفيذ اتفاق السلام المنشط بشأن حل النزاع في جنوب السودان، وتوتر العلاقات بين الحكومة الاتحادية في الصومال والولايات الاتحادية الأعضاء، والتوترات بين كينيا والصومال، والتوترات في أجزاء من إثيوبيا.

١٩ - وفي منطقة وسط أفريقيا، ظل الوضع السياسي ووضع السلام والأمن ضعيفاً بوجه عام. وظلت عدة بلدان تشهد نزاعاً مسلحاً طويلاً، بما في ذلك أنشطة جماعات مسلحة من غير الدول، وكذا أزمات إنسانية كبيرة، لها في كثير من الأحيان أبعاد مهمة عبر الحدود، وأنشطة إرهابية. وفي الوقت نفسه، كان توقيع اتفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير من جانب ١٤ جماعة مسلحة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، معلماً هاماً نحو إيجاد حل سياسي دائم في البلاد. وصارت تعبئة الموارد عقبة كبيرة أمام تنفيذ الاتفاق.

٢٠ - وظلت منطقة جنوب أفريقيا دون الإقليمية مستقرة بوجه عام. وفي الوقت نفسه، كانت هناك مخاطر واضحة على الاستقرار السياسي تنبع من السخط العام بسبب الافتقار إلى المساءلة عن أعمال

الفساد المزعومة وإساءة استخدام السلطة وتسييس المؤسسات الديمقراطية الرئيسية. كما أن الموجات الأخيرة من الكوارث الطبيعية (إعصارا إداي وكينيث المداريان)، إلى جانب الأزمات الاقتصادية والمالية الحادة والتهديد الصاعد للتطرف العنيف، يمكن أن تزيد من محنة المجتمعات الضعيفة وتقوض المكاسب التي تحققت مؤخراً بفضل عمليات الانتقال الديمقراطي.

٢١ - وواصلت الأمم المتحدة العمل مع مناطق وحكومات البلدان المتأثرة للتصدي لتلك التحديات من خلال جهود منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ويوضح كل من الترابط بين حالي السلام والأمن والعلاقات بين الدول وداخلها أهمية البحث عن نهج إقليمية مشتركة. وإني ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي نستكشف سبل تعزيز الآليات الحالية للتنسيق واستجابة متكاملة للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وتغير المناخ في منطقتي القرن الأفريقي والساحل.

### الشراكة في مجالي منع نشوب النزاعات وصنع السلام

٢٢ - واصلت الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية التي تسعى جاهدة لمنع النزاع من خلال الحوار السياسي وجهود الوساطة.

٢٣ - وزاد الاتحاد الأفريقي جهوده من أجل الإسراع في تنفيذ مبادرته بشأن إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وقدمت الأمم المتحدة المشورة والدعم المباشر لهذه المبادرة، بما يشمل تقديم المساعدة الفنية لإدارة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي دعماً لمبادراتها الرامية إلى منع نشوب النزاعات والوساطة. ودعمت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تفعيل وحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال إعداد مسودة دليل التدريب على الوساطة. كما ساعدت في تنظيم حلقة عمل عن الحوار السياسي بقيادة الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا. وضمت هذه الحلقة، التي عقدت في أديس أبابا في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كبار صانعي السلام في أفريقيا الذين وافقوا على وضع خطة عمل للإسراع في التنفيذ. وكجزء من سلسلة حوار أفريقيا لعام ٢٠١٩، عقد مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، جلسة يوم ٢٥ أيار/مايو حول مساهمة الشباب في الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة وناقش دورهم في تنفيذ مبادرة إسكات دوي المدافع.

٢٤ - وفي أعقاب اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٢٤٥٧ (٢٠١٩) دعماً لمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، طلبت إلى الأمين العام المساعد لأفريقيا إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتنسيق وتعزيز دعم الأمم المتحدة للمبادرة. وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أنشأت الأمم المتحدة فرقة العمل لدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، التي كلفت بإعداد مجالات ذات أولوية لزيادة الدعم لتنفيذ المبادرة. وتم تنفيذ هذا الجهد بالتشاور الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وتمشيا مع أولويات خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وفي وقت لاحق، وتحديدًا في أيار/مايو ٢٠١٩، عرضت مفوضية الاتحاد الأفريقي، في مقر الأمم المتحدة، استراتيجيتها بشأن "إجراء التسريع" وعقدت مشاورات مع الأمانة العامة والدول الأعضاء لحشد دعم إضافي. وفي ٧ تموز/يوليه، أيد مؤتمر الاتحاد الأفريقي موضوع "إسكات دوي المدافع: خلق الظروف المواتية لتنمية أفريقيا" باعتباره موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠.

٢٥ - وفي ١٠ و ١١ تموز/يوليه، استضاف مكتب مكافحة الإرهاب وحكومة كينيا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، المؤتمر الأفريقي الإقليمي الرفيع المستوى الأول بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، مما ساعد على تعبئة الدعم للجهود التي تبذلها أفريقيا في هذه المجالات. وعلى هامش المؤتمر، نظمت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وحكومة كينيا، وفريق الأمم المتحدة القطري في كينيا، حدثاً جانبياً حول دور الشباب الأفريقي في إسكات دوي المدافع، التقى خلاله أكثر من ٥٠ ممثلاً للشباب لمناقشة الممارسات الجيدة واقتراح إجراءات لدعم المبادرة.

٢٦ - وواصلت الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي عقد اجتماعات منتظمة لمنع نشوب النزاعات والاستطلاع المشترك لآفاق المستقبل. وقامت أيضاً بزيارات فنية مشتركة لمقرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتبادل المعلومات وإجراء التحليلات المشتركة وتعزيز علاقات العمل. واستمر دعم تعزيز مشاركة المرأة في الوساطة ومنع نشوب النزاعات، لا سيما في إطار شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، عن طريق المساعدة في وضع وثائق السياسات، واستراتيجيات التوعية، والتدريب وبناء القدرات، وأنشطة النشر الميداني.

٢٧ - وجرى توضيح الأثر الرئيسي للتوافق الدولي والقاري ودون الإقليمي في مدغشقر، حيث حال التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الآخرين دون تدهور الأزمة السياسية ويسر لإجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي جزر القمر، على الرغم من الجهود التي قادها الاتحاد الأفريقي في أعقاب استفتاء تموز/يوليه ٢٠١٨ المثير للجدل، ظلت التحديات قائمة، ولم يجرز سوى تقدم محدود في كسر الجمود السياسي.

٢٨ - وفي غرب أفريقيا، عملت الأمم المتحدة في غينيا - بيساو بالتعاون الوثيق مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة الممثلين في البلد، وهم الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، للقيام بمساعٍ حميدة لدعم الجهود المبذولة في إطار اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وأفضت هذه الإجراءات إلى تنظيم الانتخابات التشريعية بنجاح في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، وتعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة، بالإضافة إلى قرار تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وفي ليبيريا، رعى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٩، حواراً بين حكومة ليبيريا وجماعة الضغط، مجلس الوطنيين، لتهيئة الظروف الملائمة للاحتجاج السلمي من جانب الجماعة، مما يضمن احترام حق المواطنين في التظاهر السلمي مع ضمان الحفاظ على القانون والنظام.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، تعاونت الأمم المتحدة عن كثب مع بلدان مجموعة بلدان الساحل الخمسة لتعزيز قدرات المؤسسات العامة في معالجة القضايا العابرة للحدود، ولا سيما بشأن السلامة الأهلية والتماسك الاجتماعي في منطقة ليبناكو - غورما (بوركتينا فاسو ومالي والنيجر) من خلال مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن خلال المساعدة في مواجهة التحديات الهيكلية في منطقة الساحل، أقام مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا والساحل وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام علاقات أوثق مع الهيئات الإقليمية، ولا سيما الأمانة الدائمة لمجموعة بلدان الساحل الخمسة، لا لخلق تماسك بين

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل واستراتيجية الساحل لمجموعة البلدان الخمسة وبرنامجهما الاستثماري ذي الأولوية فحسب، ولكن أيضا لتعزيز التعاون والتأزم والتأزر والتنسيق مع استراتيجيات الشركاء في المنطقة. وفي هذا الصدد، قدمت الإدارة الدعم المالي والتقني لإنشاء مركز الساحل لتحليل التهديدات والإنذار المبكر في بوركينا فاسو. واستمرت في الوقت نفسه في تقديم الدعم لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل. ويجمع هذا المنبر بلدان المنطقة والشركاء الدوليين من أجل تعزيز التنسيق بين استراتيجيات الساحل الـ ١٧ القائمة وتعزيز التأزر في العمل لدى تنفيذها. وقد أنشئت أمانة فنية، يشترك في قيادتها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من أجل دعم سير العمل العادي للمنبر إلى جانب الأفرقة المواضيعية الأربعة المعنية بالأمن، والحوكمة، والتنمية، والقدرة على الصمود.

٣٠ - وفي حالة ليبيا، دعوت أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى وقف فوري لإطلاق النار والعودة إلى عملية السلام، وواصلنا الدعوة إلى وضع خريطة طريق واحدة، مع الاعتراف بالأدوار التكميلية لكلتا المنظمتين. وزرت البلد في نيسان/أبريل ٢٠١٩، كما زارها الرئيس. وجاءت الزيارتان عقب زيارة مشتركة قام بها مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام في آذار/مارس لدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء النزاع هناك. ويواصل ممثلي الخاص في ليبيا تقديم تقارير خطية مستكملة أسبوعية عن التطورات في البلد إلى جميع أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بليبيا، بما فيهم الاتحاد الأفريقي، ولجى جميع الدعوات الموجهة إليه لتقديم إحاطات إلى الآليات الحكومية الدولية للاتحاد الأفريقي التي تعنى بليبيا، بما فيها اللجنة الرفيعة المستوى المخصصة لليبيا. ومن الضروري أن تتواصل هذه الجهود.

٣١ - ومن خلال مستشاري الخاص المعني بالسودان، نسقت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا ودعمت جهودهما لتيسير عملية انتقال بالتراضي وبقيادة مدنيين في السودان. ولقد رحبت بالتوقيع، في السابع عشر من آب/أغسطس ٢٠١٩، على الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري، اللذين مهذا الطريق للانتقال إلى نظام حكم بقيادة مدنيين. كما دعوت جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة تنفيذ ذلك الاتفاق في حينه وبشكل شفاف وشامل للجميع وإلى حل أي قضايا معلقة من خلال الحوار. وفي دارفور، واصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التخطيط للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، بهدف منع نشوب النزاع مجددا بعد الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، المقرر استكمالها في نهاية عام ٢٠٢٠. وبناءً على المراجعة الاستراتيجية المشتركة للعملية المختلطة التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أوصى مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بوضع استراتيجية سياسية مشتركة للمشاركة بعد انتهاء العملية المختلطة لدعم المحاورين السودانيين في معالجة أي أسباب متبقية للنزاع.

٣٢ - وفي منطقة البحيرات الكبرى، عمل مبعوثي الخاص لبوروندي عن كئيب مع الاتحاد الأفريقي وواصل إشراك القيادة السياسية لجماعة شرق أفريقيا دعما للجهود الرامية إلى ضمان الشمول السياسي واحترام الحريات الأساسية قبل موعد الانتخابات المزمع إجراؤها في بوروندي عام ٢٠٢٠. ومن أبرز تلك الجهود الدعم التقني واللوجستي المقدم خلال الجولة الخامسة للحوار بين البورونديين المدعوم من جماعة شرق أفريقيا التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٣٣ - وأعربت كل من الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي عن دعمهما للجهود المبذولة لحل الأزمة في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون من خلال الحوار. وفي آذار/مارس



٢٠١٩، وافق الرئيس بول بيا على مشاركة سويسرية لتسهيل عملية الحوار. وفي نيسان/أبريل، قامت ليما غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١ من ليبيريا وعضوة مجلسي الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة وشبكة القيادات النسائية الأفريقية، بزيارة للبلد، بدعم مشترك من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وفي شراكة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لزيادة مشاركة وقيادة المرأة الكاميرونية في مبادرات السلام والمصالحة المستمرة وتسليط الضوء على الأزمة الإنسانية المتفاقمة في البلد. وفي ٢ تموز/يوليه، أعلن منتدى أفريقيا أيضاً أن رؤساء الدول الأفريقية السابقين سيعقدون ندوة عن الكاميرون.

٣٤ - وتعاونت الأمم المتحدة أيضاً مع الاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٩، وقعت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم تهدف إلى زيادة التعاون في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما قدمت المفوضية الدعم للمشاورات الإقليمية مع برنامج الاتحاد الأفريقي للشباب من أجل السلام في أفريقيا، الذي أطلق مؤخراً، وعقدت، بالتعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مشاورة إقليمية في ٢٦ نيسان/أبريل بشأن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أفريقيا.

٣٥ - وشمل التعاون أيضاً حملة "اعمل لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح"، التي أطلقها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وفي حزيران/يونيه، التزم مكتب ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وإدارة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، بمناسبة يوم الطفل الأفريقي، بتعزيز جهودها الرامية إلى منع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

### الشراكة في عمليات حفظ السلام ودعم السلام

٣٦ - واصلت الأمم المتحدة التعاون عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في سياقات عمليات السلام. وإلى جانب القضايا العملية على الأرض، ركزت الجهود المشتركة إلى حد كبير على أولوية السياسة.

٣٧ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، توجت عملية الوساطة بقيادة الاتحاد الأفريقي، بدعم رئيسي من الأمم المتحدة وبمشاركة من اللجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبلدان المجاورة، بمحادثات سلام بقيادة الاتحاد الأفريقي في الخرطوم وأسفرت عن إبرام الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تم توقيعه في بانغي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. وما زال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يشاركون في دعم تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال اجتماع متابعة عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس، أدى إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع. وزار وكيل الأمين العام لعمليات السلام ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن البلاد في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ومن ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل. كما زار رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى بلجنة بناء السلام بانغي في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير، برفقة الأمين العامين المساعدين لدعم بناء السلام ولأفريقيا. ومنذ ذلك الحين، طور صندوق بناء السلام مجموعة جديدة من المشاريع لدعم تنفيذ الاتفاق.

٣٨ - وفي جنوب السودان، عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية معا على تعزيز التطورات الإيجابية في عملية السلام. وفي الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قام وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، وأحد الرئيسين المشاركين لشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيارة مشتركة إلى البلد لتشجيع التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جنوب السودان الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ولتشجيع ودعم دور القيادات والمنظمات النسائية في جنوب السودان تمثيلاً مع الحصة الدنيا للنساء البالغة ٣٥ في المائة في المؤسسات الوطنية المنشأة بموجب الاتفاق. كما ساعدت الزيارة على خلق بيئة وقائية للنساء في جنوب السودان. ومع تنامي حالة عدم اليقين بشأن عملية السلام، قام وكيل الأمين العام لعمليات السلام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان في الفترة من ١٠ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٩ ببعثة مشتركة أخرى إلى البلد، ما يدل على الدعم الجماعي للمنظمات الثلاث للتنفيذ الكامل للاتفاق المنشط، إثر قرار الأطراف الذي أقرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتأخير تشكيل حكومة انتقالية منشطة للوحدة الوطنية لمدة ستة أشهر، بعد الموعد النهائي المتفق عليه في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٩. وفي حزيران/يونيه وفي تموز/يوليه، ظل كل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية يركزان على الوضع في جنوب السودان وعقد اجتماعات للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ المهام المعلقة قبل العملية الانتقالية.

٣٩ - وفي الصومال، أُجري تقييم مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للجاهزية العملية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في آب/أغسطس ٢٠١٨، ركز على مجالات العمل الرئيسية على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨). وشكل التقييم الأساس لمفهوم العمليات المنقح للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، حيث قدمت توجيهات لتنفيذ الولاية لدعم الخطة الانتقالية في الصومال وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل النقل التدريجي للمسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية. وفي إطار استعراض الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في آذار/مارس ٢٠١٩، لوحظ أن الفترة الانتقالية قد أحرزت تقدماً محدوداً وأن هناك حاجة إلى تجديد الزخم من خلال التخطيط المتكامل بين الجهات الأمنية الفاعلة. ومنذ ذلك الحين، دعمت بعثة الاتحاد الأفريقي العمليات التي تقودها الحكومة الاتحادية للصومال والتي أسفرت عن تأمين المراكز السكانية من حركة الشباب في منطقة شايبيل السفلى بالقرب من مقديشو، بينما قامت الأمم المتحدة بتنسيق أنشطة بسط الاستقرار ذات الصلة في المناطق المحررة. وقد استرشد بنتائج الاستعراض وتوصياته في تجديد مجلس الأمن لولاية البعثة، التي مددت حتى أيار/مايو ٢٠٢٠.

٤٠ - وواصلت الأمم المتحدة التعامل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومات جيرانها، بما في ذلك خلال زيارتها الأخيرة إلى البلد، بهدف معالجة خطر الجماعات المسلحة الأجنبية في الجزء الشرقي من البلد، من خلال زيادة العمليات المشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٨، قدمت الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الصحة العالمية، دعماً واسع النطاق لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الإقليمية في مواجهة تفشي الإيبولا. وازدادت وتيرة هذه الجهود بعد تعيين منسق للأمم

المتحدة للتصدي العاجل لإيولا في أيار/مايو ٢٠١٩. وقدمت البعثة دعماً أمنياً ولوجستياً كبيراً لجهود الاستجابة الشاملة، بما في ذلك بعثة التقييم التقني التي أوفدها الاتحاد الأفريقي إلى المناطق المتضررة من فيروس إيولا في المناطق الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤١ - وفي حوض بحيرة تشاد، تعاونت الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، مع الاتحاد الأفريقي وقدمت المشورة التقنية إلى لجنة حوض بحيرة تشاد بشأن عمليات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ضد بوكو حرام.

٤٢ - وفي منطقة الساحل، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بزيارة مقر القوة المشتركة لمجموعة البلدان الخمسة في الساحل في باماكو، في شباط/فبراير ٢٠١٩، لاستعراض الإنجازات والتحديات والفرص في مجال تفعيل القوة المشتركة. ومكنت الزيارة الاتحاد الأفريقي من تحديد مجالات الاهتمام، فضلاً عن إمكانات القيام بمزيد من الأعمال، وتقديم الدعم للتفعيل التام للقوة المشتركة، التي لا تزال تعيقها أوجه القصور في المعدات والتدريب. وأتاح هذا الدعم للقوة المشتركة أن تسهم في جهود الاستقرار الأوسع نطاقاً في منطقة الساحل، بما في ذلك لدعم تنفيذ البرنامج الاستثماري ذي الأولوية للساحل لمجموعة البلدان الخمسة للساحل. وفي مالي، واصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من خلال بعثات السلام لكل منهما، وفي إطار جهود الوساطة الدولية المستمرة، تعاونهما الوثيق في استخدام المساعي الحميدة والتواصل مع الموقعين على اتفاق السلام بشأن تنفيذه، وأبلغ عن إحراز تقدم خاصة في تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

### الشراكة في بناء السلام وسيادة القانون

٤٣ - دعا مجلس الأمن مراراً وتكراراً إلى زيادة الدعم الدولي لجهود تحقيق الاستقرار والصمود الإقليميين في منطقة حوض بحيرة تشاد، مؤكداً على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار ومنع التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، قام ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا والساحل برحلة مشتركة إلى البلدان المتضررة في منطقة حوض بحيرة تشاد لتعبئة الإرادة السياسية للتوصل إلى حل شامل للأزمة. وفي الوقت نفسه، استمرت جهود تحقيق الاستقرار، بما في ذلك دعماً للجهود الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقدم دعم الأمم المتحدة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد لتحقيق الاستقرار والانتعاش والصمود في المناطق المتضررة من بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد مثلاً جيداً على التعاون بين مختلف الأركان. وشمل هذا الدعم العمل مع الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد على وضع نهج شاملة ومعدة خصيصاً للتعامل مع الأشخاص المرتبطين مع بوكو حرام. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً تنظيم المنتدى السنوي للمحافظين في حوض بحيرة تشاد، الذي عقد في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، وأطلق مرفق تحقيق الاستقرار الإقليمي لبحيرة تشاد الذي تبلغ قيمته ملايين الدولارات لتمويل تنفيذ أنشطة تحقيق الاستقرار والارتقاء به في المنطقة.

٤٤ - وسلم مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بأهمية آليات العدالة الانتقالية لإنهاء الإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة، والمصالحة والتعافي. وعبر المجلسان، في اجتماعهما الاستشاري السنوي الثاني عشر المشترك، عن اقتناعهما بأن الإنشاء المرتقب للمحكمة المختلطة لجنوب السودان سوف يسهم في التصدي للإفلات من العقاب وفي تعزيز العدالة والمصالحة. ويوفر التكامل بين الهدف ١١ من خطة

الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، اللذين يهدفان كلاهما إلى زيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون، فرصة للنهوض بالتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال العدالة والسجون والإصلاحات وفي المجال الأوسع المتمثل في سيادة القانون في أفريقيا. ومن شأن تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالعدالة وسيادة القانون أن يفضي إلى تعاون أقوى وأكثر اطرادا بين المنظمين في مجالي العمل هذين.

٤٥ - وواصلت الأمم المتحدة دعم تنفيذ إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن. وشمل ذلك دعم منتدى أفريقيا الثاني حول إصلاح قطاع الأمن الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ تحت شعار "تعزيز الخطة القارية للأمن والعدالة والتنمية" والذي أكد في إطاره على إصلاح قطاع الأمن باعتباره أداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك كآلية للإنذار المبكر.

٤٦ - ومن خلال العمل مع عنصر الشرطة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، واصلت الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، دعم فرق الدعم الاستراتيجي الشرطة والعسكرية التابعة للاتحاد الأفريقي. وشملت الأنشطة وضع السياسات وتطوير التدريب وتقديم التوجيه لعنصر التخطيط للقوات الاحتياطية القارية والإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالجوانب العسكرية والشرطة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام والقوة الاحتياطية الأفريقية. ودعمت الأمم المتحدة مشاركة شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في اجتماعين بين البعثات عقدا لفائدة عناصر شرطة بعثات الأمم المتحدة المنتشرة في وسط وشرق أفريقيا. ودعم المكتب أيضا الاتحاد الأفريقي في إجراء تقييمات مشتركة لوحدات الشرطة المشكلة وضباط الشرطة الأفراد لنشرهم في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. علاوة على ذلك، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية للاتحاد الأفريقي في إعداد كتيب تدريبي عام قبل نشر الشرطة ودعمت الاتحاد الأفريقي من منظور شرطي خلال تقييم لإصلاح قطاع الأمن في غامبيا.

٤٧ - وقدم البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وإدارة عمليات السلام الدعم لبرنامج قدرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للاتحاد الأفريقي، وهو يدخل مرحلته الثالثة التي تتمثل أهدافها فيما يلي: (أ) مراعاة عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العملية السياسية وعمليات حل النزاعات بوجه عام في القارة؛ (ب) وتعزيز الاستجابة العملية من خلال تقديم الدعم التقني والقدرات العاجلة للدول الأعضاء وعمليات دعم السلام؛ (ج) وتعزيز بناء القدرات المؤسسية، وإدارة المعارف والتعلم المؤسسي الشامل، بما يتمشى مع أطر السياسات الوطنية والإقليمية. وفي عام ٢٠١٨، أصبح الاتحاد الأفريقي مراقبًا دائمًا في مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المؤلفة من ٢٥ عضوًا والمعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبهذه الصفة دعم الاستعراض المستمر للمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٨ - علاوة على ذلك، واصلت الأمم المتحدة، بقيادة دائرتها للإجراءات المتعلقة بالألغام، التعاون مع الاتحاد الأفريقي بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام. وشمل هذا التعاون استعراض وتحديث الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وتقديم المشورة الفنية في وضع استراتيجية على نطاق أفريقيا لمنع ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة؛ ووضع سياسة للاتحاد الأفريقي بشأن إدارة الأسلحة المستردة في عمليات دعم السلام. وقدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي معلومات

تقنية عن أخطار المتفجرات على طول المناطق الحدودية لأبيي، ودعم وقدم الخبرة الفنية للاتحاد الأفريقي في تعامله مع ١١ دولة من الدول الأطراف التي لم تف بعد بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير التدريب والدعم قبل النشر للقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لضمان نشر الأفراد المدربين والمعدات ذات الصلة للتعامل مع التهديدات المتصلة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

## رابعاً - دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام

٤٩ - عقب توقيع الإعلان المشترك في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تم تعزيز التعاون بشأن عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي من أجل وضع وتنفيذ أطر عمل بشأن التخطيط المشترك واتخاذ القرارات؛ والامتنال في مجال حقوق الإنسان والسلوك والانضباط؛ والإدارة المالية والمساءلة عن عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي، عملاً بقراري مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

### معلومات محدثة عن تفعيل صندوق السلام

٥٠ - منذ تقريره السابق، أحرز الاتحاد الأفريقي تقدماً كبيراً في تفعيل صندوق السلام، إذ حصل على ١٢٤ مليون دولار حتى شهر تموز/يوليه ٢٠١٩، وهو أعلى مستوى للاشتراكات المقررة منذ إنشاء الصندوق في عام ١٩٩٣. وقام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعيين مجلس الأمناء الذي عقد جلسته الافتتاحية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وعقد المجلس جلستين أخريين، في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٩، لمراجعة نظامه الداخلي، وانتخاب رئيس ونائب للرئيس ومراجعة اختصاصات مدير الصندوق. وشاركت ممثلي الخاصة لدى الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب في الاجتماعين الأخيرين للمجلس.

٥١ - وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، طلب مجلس السلم والأمن أن يقوم رئيس المفوضية بوضع القواعد واللوائح المالية وقواعد المشتريات لصندوق السلام، ووضع إجراءات وكتيبات التشغيل الموحدة، وإنشاء لجنة الإدارة التنفيذية وبدء تعيين موظفين لأمانة صندوق السلام. وتم إنشاء فريق عمل مشترك ووضع خطة عمل للمواءمة بين النظامين الماليين والقواعد المالية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل كفالة التشغيل البيئي والانتقال السلس إلى أي عملية لدعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي متى تقرر ذلك. وشارك الفريق العامل في مراجعة قواعد وأنظمة صندوق السلام، بمعية مجموعة واسعة من المحاورين الآخرين، في أيار/مايو ٢٠١٩. وعند الانتهاء من صياغة القواعد والأنظمة وبعد موافقة الجمعية عليها، سيكون بوسع الفريق العامل المشترك إضفاء الطابع الرسمي على عمليات وإجراءات الإبلاغ المالي المتعلقة بإعداد التقارير التي تُقدم إلى المجلسين المعنيين في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ واستعراض أطر العمل المتعلقة بالإبلاغ والمساءلة ضمن نماذج التمويل الخمسة المقترحة في تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454)؛ ووضع افتراضات التخطيط المالي المشترك وترتيبات الميزنة والرصد والرقابة والتدقيق.

## مستجدات الإجراءات المشتركة في التخطيط وإقرار الولايات

٥٢ - واصلت الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تقديم الخبرة الفنية والمشورة في استعراض وتطوير سياسات عمليات دعم السلام ذات الصلة، بما في ذلك المذاهب والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومبادرات الاتحاد الأفريقي الأمنية الإقليمية المخصصة، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك القوة الأفريقية الجاهزة. ويقدم الاستعراض المشترك للبعثة في الصومال والتقييم الاستراتيجي المشترك للعملية المختلطة أمثلة على عمليات مشتركة أخرى بنتائج تملكها كلتا المنظمتين.

٥٣ - ومن أجل تحديد متطلبات الدعم المادي والعمل على وضع إجراءات منسقة، قام قسم عمليات دعم السلام التابع للاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بزيارات مشتركة إلى قاعدة اللوجستيات القارية للقوة الأفريقية الجاهزة في دوالا، الكاميرون؛ ومركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات في برينديزي، إيطاليا؛ ومستودع اللوجستيات الإقليمي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في راسيزا، بوتسوانا؛ وعنصر التخطيط للقوة الجاهزة لشرق أفريقيا في نيروبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، شارك فريق من مسؤولي الاتحاد الأفريقي ذوي المسؤوليات الإدارية في مجالات الموارد البشرية والمالية والميزانية والسياسة واللوجستيات في حلقة عمل للتخطيط الداعم برعاية إدارة الدعم العملياتي لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات وتعزيز التأزر بين المنظمتين.

٥٤ - وستواصل مناقشة الدعم المحتمل للأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي عند بدء البعثات وخلال المراحل اللاحقة من التخطيط والنشر، بما في ذلك من خلال إطار تنظيمي متوخى للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وسيكون من الأهمية بمكان في هذا الصدد تطوير هياكل تخطيط وتنسيق مشتركة على أساس الأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة المتكاملة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

## مستجدات وضع إطار للامتثال

٥٥ - لا يزال وضع إطار للامتثال للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الدولية والسلوك والانضباط في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام يمثل أولوية بالنسبة للشراكة، وهو جانب أساسي لتحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية وحماية حقوق الإنسان. وقد عملت الأمم المتحدة عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لوضع المكونات الرئيسية لإطار الامتثال. وأدت هذه الجهود إلى وضع سياسات بشأن السلوك والانضباط، ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، التي اعتمدها مجلس السلم والأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وأقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في شباط/فبراير ٢٠١٩. وعقد الاتحاد الأفريقي، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، حلقات عمل لتطوير المناهج التدريبية لإطار الامتثال والمساءلة للاتحاد الأفريقي والتحقق من معايير التدريب المتسقة المتعلقة بالامتثال. وعقدت حلقة عمل مشتركة في أديس أبابا لتحديد العناصر الرئيسية لسياسة وإجراءات التشغيل الموحدة لاختيار وفحص الأفراد لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وفي حلقة عمل مشتركة نُظمت مع الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٩، عرضت مفوضية الاتحاد الأفريقي الجهود المستمرة التي تبذلها لتعزيز إطار الامتثال الخاص بها، بما في ذلك وضع هيكل للامتثال ومتطلبات التوظيف ذات الصلة.

## مستجدات وضع إطار لتقديم التقارير

٥٦ - وضعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ممارسة للإبلاغ المشترك لتقديم تقارير مشتركة عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بشأن تنفيذ الولاية والتوصيات. والمناقشات جارية حالياً لوضع إطار مشترك لتقديم التقارير، والذي سينشئ قنوات واضحة ومتسقة ويمكن التنبؤ بها لتقديم التقارير بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلسين. وسيشمل الإطار أيضاً المتطلبات الموحدة لتقديم التقارير وفقاً لنوع التقارير، بما في ذلك التحديثات العامة، ونتائج التقييم المشترك، وتقديم التقارير الائتمانية وتقديم تقارير عن إطار الامتثال.

٥٧ - وستصبح التقارير الائتمانية للاتحاد الأفريقي أكثر وضوحاً عندما توافق جمعية الاتحاد الأفريقي على القواعد واللوائح المالية لصندوق السلام. وبعد ذلك، سينظر الفريق العامل للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الكيفية التي ستطبق بها قواعد تمويل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وربما قواعد الاتحاد الأوروبي على نماذج التمويل الخمسة المذكورة في الفقرة ٥١ أعلاه ووضع خيارات لإطار مشترك لإعداد التقارير المالية.

## خامساً - الشراكة مع المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى

٥٨ - اعترافاً بدور الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في تسهيل تحقيق أهداف الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتمشياً مع الإصلاح المؤسسي المستمر للاتحاد الأفريقي، أعطت الأمم المتحدة الأولوية لعقد اجتماعات على المستوى التقني للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع ممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومقراتها لتحديد أوجه التآزر ومجالات التعاون. علاوة على ذلك، بالإضافة إلى التفاعلات المنتظمة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والإحاطة المقدمة إلى لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي، واصلت ممثلي الخاصة لدى الاتحاد الأفريقي أيضاً الاجتماع مع الممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأفريقي في تشكيباتهم الاقتصادية الإقليمية، من أجل تقصي خيارات لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

٥٩ - وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، عقد الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية اجتماعهما التنسيق الأول لمنتصف السنة في نيامي، وطُلب في الاجتماع من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إعداد مقترحات أكثر تفصيلاً بشأن تقسيم العمل لتنظر فيها جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية القادمة المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٦٠ - وأولى أيضاً أهمية خاصة للتعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لدعم تعددية الأطراف الفعالة. ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على هامش الجمعية العامة، ناقشت مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس المفوضية الأوروبية أهمية وجود نظام فعال متعدد الأطراف وتمكين الشباب والقيادة النسائية، وكذلك الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا ومالي ومنطقة الساحل والصومال. وأحطنا علماً بالتقدم المحرز، منذ إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في معالجة وضع المهاجرين في ليبيا، بما في ذلك العودة الطوعية لأكثر من ٤٠.٠٠٠ مهاجر وإعادة إدماجهم، وأشرنا إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتفكيك شبكات الاتجار والشبكات الإجرامية. والاتحاد الأوروبي شريك أساسي أيضاً في منطقة الساحل،

من خلال توفير التمويل للقوة المشتركة لمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ وفي الصومال، لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لتنفيذ اتفاق السلام.

## سادسا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

٦١ - عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بانتظام مع مجلس السلم والأمن ولجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية وممثلي الشركاء الموجودين في أديس أبابا. وسعى المكتب في أثناء ذلك إلى ضمان التآزر والتنسيق السياسي والعملي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومن آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، قدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ٥٤ إحاطة إلى مجلس السلم والأمن. كما عقد المكتب اجتماعات مع ممثلي أعضاء مجلس الأمن المعتمدين لدى الاتحاد الأفريقي ودعم إنشاء مجموعة أصدقاء الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا. وسيجري، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، تقييم للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وهيكلي وقدرات مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، من أجل تلبية متطلبات الشراكة على نحو أفضل.

٦٢ - وبالشراكة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، واصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي التخطيط وتعزيز التقدم المحرز في عمل فريق الحكماء، وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وشبكة حكماء البلدان الأفريقية، ووحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، دعم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تسجيل ٥٠ وسيطة أفريقية في قائمة شبكة النساء الأفريقيات، مما رفع عدد الوسيطات الأفريقيات المسجلات إلى ١٠٢. وقدم المكتب الدعم أيضا لنشر وسيطات أفريقيات، بما في ذلك أول نشر لهن لرصد المفاوضات في جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ٢٠١٩.

٦٣ - علاوة على ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا العمل مع الاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ القرار الصادر عن مجلس السلم والأمن في اجتماعه ٧٩٥ المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، المتعلق بمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وتقصي طرائق لوضع ترتيبات أمنية بديلة تحت قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ضمن إطار القوة الأفريقية الجاهزة.

٦٤ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع دعم الاتحاد الأفريقي في جهوده لتعزيز الجاهزية العملية للقوة الاحتياطية لأفريقيا من أجل تعزيز قدرتها على الاستجابة للنزاعات. ومن أوجه ذلك الدعم المساهمة في تنسيق وتنشيط هيكل القوة الجاهزة داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٦٥ - وساعد المكتب، بالشراكة مع إدارة الدعم العملي، الاتحاد الأفريقي في وضع سياسات؛ والقيام بزيارات مشتركة لمقر الأمم المتحدة ومرافقها؛ والتخطيط للعمليات اللوجستية ودعمها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأقاليم التابعة له؛ وتفعيل قاعدة اللوجستيات القارية؛ ودعم تطوير إطار تنظيمي يمكن من خلاله للاتحاد الأفريقي الحصول على دعم الأمم المتحدة في ظروف معينة. وقدم المكتب المشورة فيما يتعلق بعملية التخطيط والإبلاغ الماليين للاتحاد الأفريقي، وقواعد وأنظمة صندوق السلام، ونموذج



تقدير تكاليف الاتحاد الأفريقي للتمكين من التنبؤ الدقيق والميزنة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام ونموذج مخزون النشر الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، بناءً على زيارة قام بها إلى مركز الخدمات العالمي وحلقة عمل للمتابعة مع الاتحاد الأفريقي وإدارة الدعم العملي. كما حظي بترحيب كبير الدعم المقدم لزيادة تطوير سجل القدرات الاحتياطية الأفريقية، بما في ذلك من خلال تدريب المجهدين والشركاء الداعمين في تطوير قاعدة بيانات القائمة.

٦٦ - كما قدم المكتب الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال تقديم التدريب وغيره من مبادرات تنمية القدرات. ومن أوجه ذلك الدعم تطوير أدلة تخطيط للتمارين على الصعيد الإقليمي ودليل لتدريب كبار قادة البعثات. وقدم المكتب المساعدة في وضع مشروع سياسة للتعلم والتطوير لموظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووحدات التدريب على إطار عمل الامتثال والمساءلة لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي تقاوم حركة بوكو حرام ودورة على حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبدأ العمل لاستعراض وتطوير مناهج تدريب لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مسائل السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي وفي الدول الأعضاء، وكذلك لتحديد وبناء قدرات الشرطيات في التعيينات القيادية العليا.

٦٧ - وإدراكاً لتحديات السلامة والأمن التي يواجهها الموظفون المدنيون المنتشرون في بعثات الاتحاد الأفريقي وفي مكاتبه في جميع أنحاء القارة، شرع المكتب في إجراء مناقشات وتبادل أفضل ممارسات الأمم المتحدة بشأن كيفية تعزيز سلامة وأمن الموظفين المدنيين. وسهّل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي قيام موظفين من شعبة خدمات السلامة والأمن في الاتحاد الأفريقي بزيارة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في نيويورك، بهدف الاطلاع على الممارسات الجيدة واستكشاف المجالات ذات الاهتمام المشترك. وإذا كان مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا هما الميسرين والمنسقين الرئيسيين لمكاتب الأمم المتحدة التي تعمل مع الاتحاد الأفريقي في أمور السلام والأمن وفي العمل الإنمائي، على التوالي، فإنهما يعقدان أيضاً فيما بينهما اجتماعات منتظمة، لضمان التنسيق الشامل.

## سابعاً - الملاحظات والتوصيات

٦٨ - أحرزت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقدماً ملحوظاً في تطوير شراكة منهجية ويمكن التنبؤ بها واستراتيجية للتصدي للتحديات المعقدة للسلام والأمن في أفريقيا. وأسفرت الشراكة الاستراتيجية عن نهج مشتركة ومبادرات منسقة ومتناسكة وفعالة بشكل أفضل لمنع النزاعات في القارة وحلها وإدارتها. وفي هذا الصدد، أسلط الضوء بشكل خاص على النتائج التي تحققت في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وإنني أتطلع إلى اتخاذ مبادرات مشتركة مماثلة، لا سيما اتخاذ إجراءات وقائية مبكرة تستند إلى التحليلات المشتركة وبيانات الإنذار المبكر. وأعتزم كذلك زيادة تعزيز تعاوننا لدعم عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والامتثال للسلوك والانضباط، وكذلك بشأن التخطيط وتقديم التقارير بصورة مشتركة، والإدارة المالية، على النحو المتفق عليه في إعلاننا المشترك الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٦٩ - ومن الضروري أن يشمل التعاون في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية كشركاء مهمين في هيكل السلام والأمن العالمي. وفي هذا الصدد، أرحب بالمشاورات التي تجري بين أجهزة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك المشاورات الأخيرة التي جرت في نيامي في تموز/يوليه ٢٠١٩. وأرحب كذلك بالمناقشات الجارية حالياً في الاتحاد الأفريقي لتوضيح تقسيم العمل على أساس المزايا النسبية، بما في ذلك في مجال السلام والأمن.

٧٠ - وإنني أتطلع إلى تنفيذ الالتزام الذي قطعه مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعهما الاستشاري السنوي الثاني عشر الذي عقد في نيويورك في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، لا سيما اعترامهما الاتفاق على طرائق الزيارات المشتركة في أفريقيا. والأمانة العامة مستعدة لتقديم أي دعم لازم.

٧١ - وقد اعتمد جمعية الاتحاد الأفريقي في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٩ موضوع "إسكات دوي المدافع: تهيئة الظروف المواتية لتنمية أفريقيا" باعتباره موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، أثنى على مجلس الأمن لاتخاذ قراره ٢٤٥٧ (٢٠١٩) دعماً لمبادرة الاتحاد الأفريقي "إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠"، وأتطلع إلى الدعم النشط من جميع أعضاء المجلس والجمعية العامة لتحقيق أهداف المبادرة، وهي أهداف منسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وبما أن الأشهر الخمسة عشر المقبلة ستكون حاسمة في المضي قدماً بالمبادرة، فإنني أدعو المجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى دعم الجهود الرامية إلى إسكات دوي المدافع في أفريقيا. ومن جهتي، سأستمر في تنسيق وزيادة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في الدفع بهذه المبادرة المركزية إلى الأمام.

٧٢ - ويُتوقع أن يُجري ما لا يقل عن ١٤ دولة من دول أفريقيا انتخابات في عام ٢٠٢٠. وفيما يتجاوز مجالات العمل الموصوفة في هذا التقرير، يعزز مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، استكشاف خيارات لتعزيز الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي في مجال الانتخابات. وسيكون التعاون في مجال التنمية، وكذلك في مكافحة تغير المناخ والأوبئة، مثل داء فيروس إيبولا، مهماً أيضاً كوسيلة لتعزيز السلام والأمن في القارة.

٧٣ - وأرحب بزيادة تواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيها. وأقر أيضاً بالحاجة إلى مزيد من التماسك والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في التعامل مع الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، كررت التأكيد على دور المكتب واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفهما الميسرين والمنسقين الرئيسيين للشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن والتنمية على التوالي. ولدى الاضطلاع بتلك المسؤوليات الهامة، أدرك الحاجة إلى استعراض أعمال المكتب من أجل تلبية المطالب المتزايدة الناتجة عن الشراكة المعززة في السلام والأمن على نحو أفضل. ولذلك سأجري تقييماً، في الأشهر المقبلة، للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وهيكل وقدرة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وسأقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن النتائج، كما هو مطلوب في قراره ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

٧٤ - وأشيد برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، على قيادته المستمرة والتزامه الثابت بالشراكة مع الأمم المتحدة. كما أعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لتعاونها المستمر في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا. وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاصة لدى الاتحاد الأفريقي، حنّا سيروا تيتيه، وكذلك لموظفي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وكافة كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذين يعملون لخدمة لقضايا السلام والأمن في أفريقيا.

---